آخر تحديث: 10 تموز\يوليو 2023

البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.1)

0. معلومات المؤشر

0. a الهدف

الهدف ١٧: تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة

0.b الغاية

الغاية ١٧-٥: اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً، وتنفيذها

0.c المؤشر

المؤشر ١٧-٥-١: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظماً لتشجيع الاستثمار لصالح البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

0.d السلسلة

عدد البلدان التي لديها مخططات لتشجيع الاستثمار الخارجي يمكن أن تفيد البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً

0.e تحديث البيانات الوصفية

10 تموز\يوليو 2023

0.f المؤشرات ذات الصلة

المؤشّر ١٠-ب-١: إجمالي تدفقات الموارد من أجل التنمية، من قبل البلدان المتلقية والمانحة ونوع التدفق (مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الأخرى) (البيانات الوصفية).

المؤشّر ١٧-٣-١ : تعبئة الموارد المالية الإضافية للدول النامية من مصادر متعددة

0. g المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

1. الإبلاغ عن البيانات

1.A المنظمة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

2.A التعريف والمفاهيم

التعريف:

يوفّر المؤشّر عدد البلدان التي اعتمدت ونفذت نظماً لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

المفاهيم:

تُعرّف النظم لتشجيع الاستثمار على أنها تلك الأدوات التي تهدف بشكل مباشر إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي الخارجي أو الداخلي من خلال تدابير معيّنة للوطن أو البلدان المضيفة للاستثمار.

إن نظم تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً هي تلك الأدوات التي وضعتها بلدان المنشأ للمستثمرين لتشجيع الاستثمار الخارجي في أقل البلدان نمواً مباشرةً أو من خلال تدابير مخصّصة للبلدان النامية.

يشير البلد المنشأ إلى البلدان المانحة التي وضعت نظم لتشجيع الاستثمار لتعزيز الاستثمار الخارجي والتي يمكن أن تفيد البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأمد ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من قبل كيان مقيم في اقتصاد واحد (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة أم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر أو المؤسسة التابعة أو المؤسسة التابعة الأجنبية).

يعني الاعتماد أن البلد قد وضع مثل هذا النظام، أي من خلال الإقرار الرسمي بقانون أو تنظيم أو برنامج يرمي إلى تشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

يعني التنفيذ أن البلد قد بدأ بالفعل في تشجيع الاستثمارات الفردية في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، على أساس التشريعات المناسبة.

تشمل الصكوك المستخدمة في النظم لتشجيع الاستثمار ضمانات الاستثمار والدعم المالي أو الضريبي للمستثمرين الخارجيين. غالباً ما توفّر الدول أيضاً، إلى جانب هذه الصكوك القانونية، المعلومات الاستشارية الأخرى وخدمات تيسير الاستثمار لمستثمريها الخارجيين.

ضمان الاستثمار هو تأمين تقدّمه حكومات البلد المنشأ أو مؤسسات أخرى للمستثمرين للحماية من مخاطر سياسية معيّنة في البلدان المضيفة، مثل خطر التمييز أو نزع الملكية أو قيود النقل أو خرق العقد.

2.B. وحدة القياس

عدد البلدان.

2.C. التصنيفات

الاقتصادات المستهدفة ورموزها الرقمية المطبقة كما هو الحال في إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبما يتماشى مع معيار ISO 3166-1 ورموز البلدان الموحدة أو رموز المنطقة للاستخدام الإحصائي (M49) لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.(UNSD)

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

3.A. مصادر البيانات

تشمل مصادر البيانات ما يلي:

- الاستجابات على المسح بشأن خطط ضمان الاستثمار للاستثمار الخارجي في أقل البلدان نمواً على وجه التحديد، أو البلدان النامية بشكل عام؛
- الاستجابات على المسح بشأن الدعم المالي أو الضريبي للمستثمرين الخارجيين في أقل البلدان نمواً على وجه التحديد، أو البلدان النامية بشكل عام؛
- البحث على الإنترنت الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

B.3. طريقة جمع البيانات لاستكمال ردود المسح. ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يكمل أبحاث الردود على المسح في الحالات التي تؤكد فيها المعلومات المستمدة من المواقع الحكومية الرسمية وجود خطة لتشجيع الاستثمار الخارجي، ولكن البلد المعني لم يرد على المسح.

تُجمع البيانات الأولية من خلال الوسائل التالية:

- استبيان إلكتروني متعمق تم توزيعه على جهات التنسيق حول أهداف التنمية المستدامة في الأجهزة الإحصائية في جميع أنحاء العالم
- البحث على الإنترنت الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات

جمع البيانات السنوية في الربع الرابع من العام السابق للتقرير.

D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات

النشر السنوي، في الربع الأول من السنة المشمولة بالتقرير.

E.3. الجهات المزودة للبيانات

قد تختلف الوكالة المسؤولة عن ترويج الاستثمار الخارجي من بلد إلى آخر تبعاً للهيكل الوطني. يتم تشجيع جهات التنسيق الخاصة بأهداف التنمية المستدامة على توجيه الاستبيان إلى النظراء ذوي الصلة على المستوى القطري، على سبيل المثال. الوزارات الوطنية للاستثمار أو الصناعة أو التنمية الاقتصادية أو وكالات ترويج الاستثمار الخارجي.

F.3. الجهات المجّمعة للبيانات

يجمّع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية البيانات الوطنية المجمّعة لتقديم تقرير عنها على الصعيد العالمي.

G.3. التفويض المؤسسي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو مركز التنسيق لقضايا الاستثمار الدولي داخل منظومة الأمم المتحدة. ويسعى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من خلال هذه الدراسة الاستقصائية إلى جمع البيانات ذات الصلة بقياس المؤشر 17.5.1 على وجه التحديد، والذي يشير إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتشجيع الاستثمار الخارجي في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا.

4. اعتبارات منهجية أخرى

A.4. الأساس المنطقي

تهدف الغاية ١٧-٥ إلى اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها. ولأغراض هذه الغاية، من الضروري معرفة عدد البلدان التي وضعت مثل تلك النظم. لذلك، اختير المؤشّر ١٧-٥-١ من أهداف التنمية المستدامة، المعني بعدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظماً لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك أقلّ البلدان نمواً، كمؤشّر لتقييم التقدّم المُحرز في تحقيق هذه الغاية.

B.4. التعليقات والقيود

يدعو المؤشّر ١٧-٥-١ من أهداف التنمية المستدامة إلى قياس كل من اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار وتنفيذها. إن اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً وسيلة مهمّة نحو تحقيق الغاية المنشودة. غير أنها ليست كافية لتعزيز الشراكة العالمية من أجل أهداف التنمية المستدامة (الهدف ١٧)، إذ أن فعالية هذه الأداة في بلوغ الهدف يبقى رهناً بالتنفيذ الفعلي اللاحق لهذه النظم.
ومع ذلك، فإن الحصول على بيانات شاملة وموثوقة في مرحلة التنفيذ (أي عدد الاستثمارات التي رُوّج لها بالفعل من خلال نظام التشجيع) قد يكون صعب، حيث أن هذه البيانات عادةً ما تكون غير متاحة للجمهور. لكن تتوفّر إلى حدٍ ما بعض البيانات المجمّعة لهذه الغاية (انظر أدناه).

علاوة على ذلك، أشارت بحوث الأونكتاد إلى أن العديد من البلدان المتقدمة وبعض الاقتصادات الناشئة لديها أنظمة وطنية لتشجيع الاستثمار في الخارج. ومع ذلك، عادة ما تكون أنظمة الترويج هذه متاحة للاستثمار الخارجي في أي بلد - ليس فقط للاستثمار في أقل البلدان نمواً أو غيرها من الاقتصادات النامية. يمكن أن تكون بعض أنواع أدوات الاستثمار خاصة بكل بلد، مثل معاهدات الاستثمار الثنائية.

C.4. طريقة الاحتساب

تقوم طريقة الاحتساب المقترحة لقياس المؤشّر ١٧-٥-١ من أهداف التنمية المستدامة على تجميع البيانات التالية:

أ. البلدان المستهدفة لنظم تشجيع الاستثمار الخارجي

تغطي منهجية المؤشّر كلاً من:

- نظم محددة لتشجيع الاستثمار موجهة لأقل البلدان نمواً فقط
- نظم لتشجيع الاستثمار للبلدان النامية بشكل عام، بما في ذلك أقل البلدان نمواً

يجب أن يشمل القياس نظم تشجيع الاستثمار الخارجي التي لا تستبعد البلدان النامية. وهذا النهج هو السبيل الوحيد للحصول على صورة شاملة عن تشجيع الاستثمار الخارجي الذي يعود بالفائدة على أقلّ البلدان نمواً تحديداً، بما يتماشى بشكل أفضل مع الغاية ١٧-٥. في المقابل، فإن حصر البحث بنظم تشجيع الاستثمار المعنية فقط بأقلّ البلدان نمواً، من شأنه توفير معلومات جزئية. فعلى الأرجح، إن عدد أقل البلدان نمواً التي تتلقى الدعم من خلال نظم تشجيع الاستثمار بين جميع البلدان النامية يفوق بكثير عدد أقل البلدان نمواً التي تستفيد من نظم تشجيع خاصة بها. لذلك، يؤخذ كلا النوعين في الاعتبار عند تحديد البلدان التي اعتمدت ونفذت نظماً لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

ب. أنواع نظم تشجيع الاستثمار الخارجي

بناءً على الاستشارات ودراسات الجدوى حول أنواع نظم لتشجيع الاستثمار التي يجب النظر إليها، تم اقتراح المنهجية التالية:

تستخدم البلدان وسائل مختلفة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الخارج (انظر أعلاه "المفاهيم"). يركز المؤشّر ١٧-٥-١ على صكوك الاستثمار القانونية، حيث أن المعلومات ذات الصلة - بدرجات متفاوتة - متاحة عادةً للجمهور، وبالتالي من الممكن تجميعها.

إنّ المعلومات أقل تواتراً عن الوسائل غير الرسمية والمخصصة لتشجيع الاستثمار الخارجي، مثل الخدمات الاستشارية. ويختلف توافر المعلومات الموثوقة بشأن هذه التدابير اختلافاً كبيراً بين البلدان. وبالتالي، فإن إدراج هذه المعلومات يعيق المقارنة الدولية للمؤشّر.

كفي وجود نوع واحد على الأقل من نظم التشجيع (مثل خطة ضمان الاستثمار أو الدعم المالي للاستثمار الخارجي الذي يمكن أن يفيد البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً) من أجل إدراجه في عدد البلدان التي اعتمدت ونفذت نظماً لتشجيع الاستثمار.

ج. اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار الخارجي مقابل تنفيذها

أجريت المشاورات ودراسات الجدوى لتحديد إمكانية التحقّق من التنفيذ الفعلي لنظم تشجيع الاستثمار الخارجي، بالإضافة إلى تحديد وجود هذه النظم أصلاً، أي ما إذا كانت هذه الأدوات قد تم التوقيع عليها أو اعتمادها بطريقة أخرى. سيكون من المجدي أيضاً تحقق إلى أي مدى تم *تنفيذ النظام فعلياً*، أي ما إذا كان النظام بدأ نفاذه أو حتى ما إذا كان أقل البلدان نمواً قد استفاد منه بالفعل، على سبيل المثال، من خلال تلقي استثمار أجنبي يروج له ضمان الاستثمار. وخلُصت المشاورات إلى تركيز البحث على مدى اعتماد مثل تلك النظم. خلاف ذلك المعلومات لا تتاح للجمهور المعلومات المتعلقة بالمرحلة الفعلية للتنفيذ في كل بلد على حدة؛ ولا يمكن للبيانات المتناثرة حول الوضع في بعض البلدان أن تقدم صورة شاملة وموثوقة للوضع العام. ومع ذلك، يمكن التوصل إلى بعض البيانات المجمعة على الصعيد الإقليمي أو العالمي (انظر أدناه).

د. تغطية بلدان المنشأ لنظم تشجيع الاستثمار الخارجي

في سياق وضع المنهجية، تبرز كذلك مسألة البلدان التي يجب إدراجها في قياس كبلدان منشأ لنظم تشجيع الاستثمار الخارجي. لن يشمل المؤشّر التدابير التي وضعتها البلدان المتقدمة فحسب، بل يتناول أيضاً تلك التي وضعتها الاقتصادات الناشئة، وبالتالي قياس التعاون بين بلدان الجنوب في هذا الصدد بالإضافة إلى ذلك.

D.4. التحقق

وتُستكمل أبحاث الأونكتاد بمسوح سنوية لضمان دقة المعلومات المبلغ عنها (انظر f.4). ويتم بعد ذلك التحقق من المعلومات التي تم جمعها من خلال البحث عبر الإنترنت مع السلطات الوطنية.

E.4. التعديلات

وتضمن مسح 2023 أسئلة جديدة حول معايير الوصول إلى خطط تشجيع الاستثمار.

F.4. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

- **على مستوى البلد**

وتكمل أبحاث الأونكتاد دراسات المسوح السنوية، وتؤكد المعلومات المستقاة من المواقع الحكومية الرسمية وجود خطة لتشجيع الاستثمار الخارجي، ولكن الدولة المعنية لم تستجب للمسح.

- **على المستويين الإقليمي والعالمي**

يمكن تقدير البيانات الناقصة باستخدام معلومات من مصادر دولية (مثل قواعد بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، من أجل حساب الصعيدَيْن الإقليمي والعالمي

تكون هذه البيانات متاحة فقط في شكل مجمّع.

G.4. المجاميع الإقليمية

يجمع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كما هو موضح في مصادر البيانات، بين البيانات المجمعة من السلطات الوطنية والمعلومات المستمدة من قواعد البيانات الدولية وبحوث الإنترنت، حسب الاقتضاء. بمجرد اكتمال البيانات الوطنية والتحقّق من صحتها مع الدول الأعضاء، يُحتسب المؤشّر من خلال تجميع البيانات الوطنية لكل منطقة ومنطقة فرعية محدّدة، وعلى مستوى عالمي. ويُحتسب كل بلد لديه نوع واحد على الأقل من نظم تشجيع الاستثمار الذي يدعم أقل البلدان نمواً إما مباشرةً أو من خلال التدابير الموجهة إلى البلدان النامية، مرة واحدة للمؤشّر ١٧-٥-١.

H.4. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وثائق إرشادية خاصة بشأن تشجيع الاستثمار الخارجي والتعاريف والبيانات ذات الصلة:

- يقدم مركز سياسة الاستثمار لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعريفات وبيانات على: https://investmentpolicy.unctad.org/
- إطار سياسة الاستثمار للتنمية المستدامة، نيويورك وجنيف، 2015؛
- وكالات الاستثمار الخارجي: شركاء في تعزيز التنمية المستدامة، مرصد وكالات تشجيع الاستثمار رقم 4 - 2015.
- تشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، سلسلة الاستشارات الاستثمارية، السلسلة أ، العدد 8، 2019.
- دليل وكالات الاستثمار الخارجي ومؤسسات الاستثمار الخارجي، نيويورك وجنيف، 1999.

تتلقّى البلدان المشاركة في قياس المؤشّر توجيهات محدّدة بشأن كيفية تجميع البيانات على الصعيد الوطني في الاستبيان الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأرسله إلى وكالات المعنية بتشجيع الاستثمار الخارجي.

4.I. إدارة الجودة

لإدارة جودة بيانات المؤشرات، يعمل الأنكتاد بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وسياسات الاستثمار الدولية وإصلاحها، وتقديم المساعدة التقنية والاجتماعات الحكومية الدولية كجزء من ولاية الأونكتاد في هذه المنطقة.

4.J. ضمان الجودة

تخضع البيانات الواردة من الدول الأعضاء لعملية تحقّق شاملة. تُرسل أي أسئلة توضيحية أو مقترحات إلى الدول الأعضاء لاستعراضها بعد التحقق من صحة المعلومات وإدراج المعلومات الواردة من مصادر إضافية.

4.K. تقييم الجودة

يتواصل التحسين الإبلاغ عن نوع أنظمة الاستثمار الخارجي، فضلاً عن معايير الأهلية للوصول إلى تلك المخططات ، بالشراكة مع الدول الأعضاء.

5. توافّر البيانات والتفصيل

توافر البيانات:
تتوفر النتائج حاليًا بناءً على استبيان مفصل عبر الإنترنت حول أنظمة تشجيع الاستثمار الخارجي الحالية والتي يمكن الاستفادة منها البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. وصلت ردود من 35 دولة. تختلف الإجابات الواردة اختلافاً كبيراً في درجة جوهرها وتفاصيلها.

تتوفّر بيانات أخرى على المواقع الحكومية في بلدان المنشأ. وفي عام 2022، قدمت أبحاث الإنترنت الداخلية معلومات عن 15 دولة اضافية.

التسلسل الزمني:
في ضوء التغيير في المقياس المستخدم لقياس هذا المؤشر في عام 2023، فإن سنة الأساس هي 2022. ولا يزال من الممكن الوصول إلى البيانات المتعلقة باتفاقيات الاستثمار الدولية (IIA) المبرمة مع أقل البلدان نمواً، والتي شكلت القياس الأصلي لهذا المؤشر، على متصفح اتفاقات الاستثمار الدولية في الأونكتاد، على: https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment -agreement

التفصيل:
يمكن تفصيل المؤشّر ١٧-٥-١ حسب نوع نظم تشجيع الاستثمار التي تعتمدها بلدان المنشأ للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً (مثل ضمانات الاستثمار، والمعونة المالية والضريبية، وتسهيل الاستثمار).
كما يُجرى تحليل جغرافي لاعتماد مخططات تشجيع الاستثمار.

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

مصادر التباين:
كما ذُكر أعلاه، تتمتع البلدان بنظم مختلفة لتشجيع الاستثمار الخارجي قيد التنفيذ. وتسود بعض أوجه التباين في مجال:

- خصوصية النظام (هل يستهدف حصراً الاستثمار في أقل البلدان نمواً أم الاستثمار في أي بلد نام؟)؛
- نوع أدوات تشجيع الاستثمار وعددها (ضمانات الاستثمار، الدعم المالي أو الضريبي، اتفاقات الاستثمار الدولية)؛
- درجة تشجيع الاستثمار (ما مقدار الدعم الذي يوفّره تدبير التشجيع الفردي؟)، و
- التأثير الفعلي لنظام تشجيع الاستثمار (كم عدد الاستثمارات التي أُجريت بموجب نظام التشجيع وما تأثيرها في أقل البلدان نمواً؟).

يقيس المؤشّر ١٧-٥-١ عدد البلدان التي لديها نظام لتشجيع الاستثمار والتي يمكن أن تستفيد منها البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. لكن قياس عدد البلدان لا يوفّر صورة كاملة عن محتوى هذه النظم وتأثيرها. وبالمثل، لا يفرّق المؤشّر بين البلدان التي تعتمد أنواع مختلفة من النظم - باستثناء التمييز بين البلدان التي تشجع الاستثمار الخارجي لأقل البلدان نمواً من خلال نظام التشجيع الخاص بهذه البلدان- وتلك التي تعتمد نظام تشجيع أكثر عمومية. لذلك، يجب زيادة تفصيل المؤشّر تدريجياً مع توفر المزيد من البيانات. ويمكن متابعة المزيد من العمل لقياس "تنفيذ" نظم تشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، على المدى الطويل.

7. المراجع والوثائق

الرابط:

https://unctad.org/statistics
https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements
https://unctadstat.unctad.org
https://unctad.org/en/pages/DIAE/DIAE.aspx